التكامل بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة كآلية للإقلاع الاقتصادي

Integration between start-ups and micro-enterprises as a mechanism for economic take-off

حمزة بن عروس [1]*، سميحة خنوس [2]،

[1] جامعة يحي فارس بالمدية (الجزائر)

[2] جامعة يحي فارس بالمدية (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 2022/05/29؛ **تاريخ المراجعة:** 2022/06/27؛ **تاريخ القبول:** 2022/12/31

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على واقع إنشاء المؤسسات المصغرة في الجزائر. من أجل الوصول إلى هذا الهدف تم استغلال المعطيات المعروضة على موقع وزارة الصناعة والمناجم الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة الممتدة ما بين 2015 و2019. أظهرت الإحصائيات أنه يوجد تطور في عدد المؤسسات المنشأة خلال فترة الدراسة. كما بينت هاته الإحصائيات القطاعات التي تشغلها كل من المؤسسات العمومية والمؤسسات الخاصة؛ وفي الأخير تم عرض مساهمة إنشاء المؤسسات في توفير مناصب العمل.

الكلمات المفتاحية : المؤسسات المصغرة، إنشاء المؤسسات

تصنيف JEL : L26، M13، Y10

Abstract:

This paper aims to show the reality of creating micro-enterprises in Algeria. In order to reach this goal, the statistics presented on the website of the ministry of Industry and Mines for small and medium-sizes enterprises was exploited during the period between 2015 and 2019. Statistics showed that there is an evolution in the number of created enterprises during the study period. These statistics also showed the sectors occupied by both public and private enterprises; finally, we presented the contribution of creating enterprises to providing job opportunities.

Keywords: micro-enterprises, creating enterprises.

Jel Classification Codes : L26, M13, Y10.

*: hamzabenarous35@gmail.com

I- تمهيد :

أصبحت المؤسسات المصغرة تؤدي دورا هاما في الاقتصاديات العالمية كونها أداة هامة لتحقيق التنمية الاقتصادية، تقليص معدلات البطالة وأيضا المساهمة في الناتج الوطني؛ الشيء الذي يزيد اهتمام الحكومات على غرار الحكومة الجزائرية بإنشاء هذا النوع من المؤسسات وذلك من خلال توفير المناسب لها عن طريق إنشاء هياكل حكومية من أجل دعمها وتوفير التمويل اللازم لها لضمان استقرارها ومن ثم نموها إضافة إلى التحفيزات الجبائية عن طريق الإعفاءات.

تزايد الاهتمام بهذا الميدان بعد عجز الحكومات على توفير الوظيفة التقليدية لجميع خريجي الجامعات والمعاهد والفئات الاخرى الطالبة للعمل إضافة إلى الثورة التكنولوجية المتسارعة التي سهلت عمليات التعلم والاستفادة من تجارب مقاولاتية ناجحة. وبغية التعرف على واقع المؤسسات المصغرة في الجزائر نطرح الاشكالية الآتية:

كيف تتطور ديمغرافية المؤسسات المصغرة في الجزائر وما هي القطاعات التي تشغلها وكيف تساهم في مواجهة البطالة؟

نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى عرض اهم المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات المصغرة؛ تشخيص واقع إنشاء المؤسسات المصغرة في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 2015 و2019.

حتى نتمكن من معالجة الإشكالية نقترح تقسيم الدراسة كما يلي:

المحور الاول: المؤسسات المصغرة؛ إنشائها، خصائصها، دوافع ومراحل إنشائها

المحور الثاني: واقع المؤسسات المصغرة في الجزائر

1. المؤسسات المصغرة؛ إنشائها، خصائصها، دوافع ومراحل إنشائها:

يختلف مفهوم المؤسسات المصغرة من دولة إلى ويرجع هذا الاشكال لعدة عوامل والتي سوف نعرضها في هذا المحور، ونبين أيضا خصائص المؤسسات المصغرة، دوافع ومراحل إنشائها واخيرا أهمية وأهداف المؤسسات المصغرة.

1.1. اشكالية تحديد مفهوم موحد للمؤسسات المصغرة:

ثمة عدة صعوبات في وضع تعريف واضح خاص بالمؤسسات المصغرة، يكون مقبولا ويحظى بإجماع مختلف الأطراف المهتمة بهذا القطاع، وذلك باعتراف العديد من الباحثين والمؤلفين، وأيضا باعتراف الهيئات والمنظمات الدولية المهتمة بالتنمية الاقتصادية وترقية وإنماء المؤسسات المصغرة، فالامر ليس بالسهولة التي تبدو عند المقارنة بين وحدة أو مؤسسة مصغرة ومؤسسة اخرى ذات حجم كبير، فالمشكل الذي يطرح يكمن أساسا في وضع الحدود الفاصلة بين هذه الوحدة او المؤسسة المصغرة من جهة والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة والكبيرة من جهة اخرى، هناك عدة قيود تتحكم في وضع تعريف شامل لهذه المؤسسات (بورنان، 2015، صفحة 58)؛ نتطرق إلى أهمها في التالي:

1.1.1. حسب طبيعة النشاط : تصنف المؤسسات حسب النشاط غلى 03 أصناف: المؤسسات التي تعمل على النشاطات الفلاحية، المؤسسات الصناعية وأخيرا المؤسسات الخدمية. عند المقارنة بين المؤسسة الصناعية والتجارية مثلا نجد ان المؤسسة الصناعية تحتاج إلى استثمارات اكبر وعدد عمال اكبر، إذن من الصعب تحديد مفهوم واحد أمام تنوع النشاط الاقتصادي (Bressy, 1990, p. 56).

1 .1 .2. حسب الفروع الاقتصادية : في كل صنف من أصناف النشاطات الاقتصادية نجد عدة فروع مختلفة، نجد مثلا النشاط الصناعي ينقسم غلى عدة فروع؛ المؤسسات الاستخراجية والتحويلية، وكل منها يضم عدة فروع صناعية، منها المؤسسات الغذائية وصناعة الغزل والنسيج والصناعة المعدنية وصناعة الورق ...، وتختلف كل مؤسسة حسب فرع النشاط الذي تعمل فيه من حيث كثافة اليد العاملة وحجم الاستثمارات (بورنان، 2015، صفحة 59).

1 .1 .3. اختلاف درجة النمو : إن التفاوت في درجة النمو يقسم العالم إلى مجموعات متباينة، أهمها البلدان المتقدمة والبلدان الناشئة وينعكس هذا التفاوت على مستوى تطور التكنولوجيا المستعملة في كل دولة وايضا وزن الهياكل الاقتصادية من مؤسسات ووحدات اقتصادية يترجم ذلك في اختلاف النظرة إلى هذه المؤسسات والهياكل من بلد إلى آخر (لخلف، 2004، صفحة 4).

4.1.1 تعدد معايير التعريف

إن تحديد مفهوم المؤسسات المصغرة بإيجاد تعريف مناسب لها، تصطدم بوجود كم هائل من المعايير والمؤشرات والاعتبارات، ففي بلجيكا مثلا؛ هناك اكثر من 28 معيارا، منها ما يأخذ في الحسبان الحجم والقياس، كمعيار عدد العمال، حجم الاستثمارات، ومنها ما يعتبر الخصائص النوعية كمعايير يمكن ان تحدد لنا المؤسسات المصغرة بتميزها عن غيرها من المؤسسات الأخرى.

1 .3. تعريف المؤسسات المصغرة

يختلف تعريف المؤسسات المصغرة استنادا لعدة اعتبارات حيث نجد عدة تعريفات نذكر منها الآتي:

- يعرف البنك الدولي المؤسسات المصغرة على انها تلك المؤسسات التي يكون فيها عدد العمال اقل من 10 عمال، وإجمالي أصولها أقل من 100000 دولار أمريكي، وكذلك حجم المبيعات السنوية لا يتعدى 100000 دولار أمريكي (ناصر و محسن، 2011، صفحة 3).

- تعرف هيئة الامم المتحدة للتنمية الصناعية المؤسسات المصغرة على انها تلك التي تشغل أقل من 10 أُجراء، وتتسم ببساطة الأنشطة وسهولة الإدارة (بن يعقوب و شريف، 2008، صفحة 3).

- عرف إتحاد شعوب بلدان جنوب شرق آسيا المؤسسات المصغرة كونها المنشآت الاعمال الأسرية أو المنزلية او الحرفية والتي يعمل بها ما بين 01 إلى 09 عاملين ويطلق عليها الصناعات الصغيرة جدا او متناهية الصغر. أما منشآت الاعمال صغيرة الحجم هي التي يعمل بها ما بين 10 إلى 49 عاملا (ابراهيم خليل ابراهيم، 2009، صفحة 20).

- أما المشرع الجزائري يعرف المؤسسات المصغرة على انها تلك المؤسسات التي يقدر متوسط عدد العمال فيها بثلاث مناصب شغل كحد أقصى، أما رأس مالها فلا يتعدى 4000000 دج في كل مؤسسة (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 52، الصادرة في ديسمبر 1996).

1 .4. دوافع إنشاء المؤسسات المصغرة

هناك عدّة دوافع تدعو للاهتمام بالمؤسسات المصغّرة في الدول المتقدمة والدول النامية، تنبع هذه الدوافع أساسا من الدور المهم التي تلعبه هذه المؤسسات في مجالات التنمية المرتبطة بعدّة جوانب منها: توليد الانتاج، الدخل، وفرص

العمل، زيادة تراكم رأس المال، تعبئة المدخرات القومية، خلق وصقل المهارات الفنية والادارية اللازمة لدفع عجلة التصنيع، تحقيق زيادة التوازن الاقليمي للتنمية، المساهمة بصناعات فرعية ومغذية للمؤسسات الكبيرة، وتوفير رافد هام من روافد الابتكار والابداع والتمييز التكنولوجي (معراج و طعيبة، 2008، صفحة 34).

من بين اهم الأسباب والدوافع التي أدّت لى ارتفاع عدد المؤسسات المصغرة في العالم هي (Julien & Machesnay, 1996, pp. 31-32):

- ارتفاع حجم الخدمات بسبب ثورة المعلومات والاتصال هذا ما شجع على ظهور المؤسسات المصغرة ذات الطابع الخدماتي.

- ارتفاع الابتكارات في مجال الخدمات الحديثة في الاسواق المحلية والدولية.

- زيادة النمو السكاني وهذا ما أدى إلى عدم قدرة الدولة على تلبية كل طلبات سوق العمل خاصة بعد زيادة التوجه نحو اقتصاد السوق.

- ازدياد نشاط الاعمال الخاصة بعد اتجاه العديد من الدول نحو خوصصة المؤسسات العمومية.

- المناخ الايجابي تجاه تشجيع المؤسسات المصغرة في الاقتصاديات المختلفة

- زيادة فرص التجارة العالمية بسبب العولمة حيث سهلت التجارة الالكترونية عملية انشاء المؤسسات، والقيام بالتصدير بتكاليف تعتبر زهيدة مقارنة بالتجارة التقليدية.

ويمكن إضافة بعض العوامل التي ترجع أساسا لأسباب اجتماعية كاستمرار مؤسسة الأسرة أو وراثة المؤسسة لتحسين الوضع الاجتماعي، أو الرغبة في الانتماء لفئة معينة كفئة رجال الأعمال وأصحاب المؤسسات، كما أن الدافع الأساسي في الدول المتقدمة لخلق المؤسسات المصغرة هو تعظيم الارباح بالنسبة لأصحابها (معراج و طعيبة، 2008، صفحة 35).

1 .5. خصائص المؤسسات المصغرة

تتميز المشروعات والمؤسسات المصغرة بعدة خصائص أهمها ما يلي (شويمات، 2004، الصفحات 68-69):

- امكانية استمرارها وتطورها رغم اختفاء العديد منها سنويا وظهور اخرى، من خلال ما تتميز به من امكانيات التجديد والمرونة في المال التقني، عكس المؤسسات الكبيرة التي تجد صعوبة في التأقلم مع التحولات التكنولوجية السريعة.

- اختلاف أنماط الملكية، ففي الغالب ما تكون الملكية فردية، عائلية أو شركات اشخاص، وتساعد هذه الأنماط من الملكية استقطاب وإبراز الخبرات والمهارات التنظيمية في البيئة المحلية وعلى تنميتها.

- توظف المدخرات الصغيرة، فمن المعروف ان المؤسسات الصغيرة تتطلب راس مال محدود الذي يمكن توفيره من المدخرات القليلة لدى أفراد الاسرة. بدلا من ترك هذه الاموال عاطلة وعرضة للإنفاق، أو حتى ايداعها في البنوك.

- صغر حجم المؤسسات المصغرة يسمح لها بالانتشار في مناطق جغرافية مختلفة بعيدة عن مراكز الصناعة التقليدية، كما انها تتميز بالقدرة على التنويع في مجالات الأنشطة الصناعية المختلفة وذلك بدءا من الصناعات الهندسية حتى الصناعات المغذية والأشغال اليدوية.

- لها دور أساسي في التدريب والتنمية البشرية، وتعمل على تحفيز الابتكار والتطوير التكنولوجيا والبحوث.

ومن خصائص المؤسسات المصغرة أيضا ما يأتي (راغب النجار، 1999، الصفحات 6-7):

- انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب وصغر القروض اللازمة، والمخاطر المنوطة بها، فالإجراءات التكوينية محدودة وأقل تكلفة؛ كالمصروفات الادارية، ومصروفات التأسيس والضرائب والأجور ... إلخ.

- عدم تعقيد التكنولوجيا المستخدمة وبساطة العمل في المشروعات الصغيرة، يجعلها لا تتعرض لأخطار في السوق بنفس الحجم الذي تتعرض له المؤسسات الكبيرة، خاصة عند إدخال منتوج أو تكنولوجيا جديدة، كما تسمح برد الاعتبار للعديد من المهن الحرفية والخدمات التي هي في طريق الزوال، والأخص تعميم مناصب شغل تكون اجتماعيا ذات فائدة واقتصاديا دائمة.

- بساطة التنظيم والإجراءات العمل البسيطة والخطط الواضحة، تسمح لها بتغيير سياسات الانتاج أو التسويق او التمويل ومواجهة التغيير بسرعة مما يساعد على التغلب على العقبات.

- السرعة والدقة في اتخاذ القرارات بالمقارنة مع المشروعات الكبيرة يرجع إلى نقص الأوراق المكتبية، وارتفاع مستوى وفعالية الاتصالات وسرعة الحصول على المعلومة اللازمة للعمل.

1 .6. أهمية وأهداف المؤسسات المصغرة

- **أهمية المؤسسات المصغرة**

توجد أهمية كبيرة للمؤسسات المصغرة تنعكس على عدة جوانب اقتصادية واجتماعية وغيرها نلخصها في الآتي (لعموري، 2009، صفحة 89):

- لها دور هام في الحد من البطالة وتوفير مناصب الشغل، إضافة إلى توفير المواد الأولية للاستثمارات الكبيرة في غالب الاحيان وتصريف منتجاتها.

- تساعد في زيادة حجم المبيعات والتوزيع ، وهذا ما يقلل من تكاليف التخزين.

- استغلال الثروات المحلية والقضاء على الاحتكار، وتحقيق التوازن الجهوي.

كما ان الاستثمار في هكذا نوع من المؤسسات له تاثير واهمية كبيرين في حياة المجتمعات، فهي تحسن من الظروف المعيشية من خلال الدخل الفردي، وتقلل من الآفات الاجتماعية وتحافظ على استمرار الصناعات والمهن التقليدية، من خلال انشاء مؤسسات عائلية حرفية متخصصة لان هذه المشروعات تستلزم رأس مال صغير مما يقلل من المخاطر (لعموري، 2009، صفحة 89).

يمكن إدراج بعض العناصر المهمة الأخرى كالتالي (طلعت الشايب، 2010، صفحة 23):

- تتميز هذه المشروعات بالاتشار الجغرافي مما يساعد على تقليل التفاوتات الاقليمية، وتحقيق التنمية المكانية المتوازنة، وخدمة الأسواق المحدودة التي لا تغزى المنشآت الكبيرة بالتوطن بالقرب منها أو بالتعامل معها.

- توفر هذه المشروعات الصغيرة سلعا وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود والتي تسعى للحصول عليها بأسعار رخيصة نسبيا تتفق مع قدراتها الشرائية.

- تساعد المشروعات الكبيرة في بعض الانشطة التسويقية والتوزيع والصيانة وصناعة قطع الغيار الامر الذي يمكن للمشروعات الكبيرة من التركيز على الأنشطة الرئيسية وذلك يؤدي إلى تخفيض تكلفة التسويق.

- يمكن ان تكون مصدرا للتجديد والابتكار وتسهم في خلق كوادر إدارية وفنية يمكنها الانتقال للعمل في المشروعات الكبيرة.

- إنها وعاء للتكوين الرأسمالي من حيث امتصاصها للمدخرات الفائضة والعاطلة فضلا انها توفر فرصا استثمارية لأصحاب المدخرات الصغيرة.

- تستخدم الصناعات الصغيرة فنونا انتاجية بسيطة نسبيا تتميز بارتفاع كثافة العمل، وهي تعمل على خلق فرص عمل تمتص جزءا من البطالة وتعمل في ذات الوقت على الحد من الطلب المتزايد على الوظائف الحكومية، مما يساعد الدول التي تعاني من وفرة العمل وندرة رأس لمال على مواجهة البطالة دون تكبد التكاليف رأسمالية عالية.

- توفر هذه المشروعات فرصا عديدة للعمل لبعض الفئات؛ وبصفة خاصة الإناث والشباب والنازحين من المناطق الريفية غير المؤهلين بعد للانضمام إلى المشروعات الكبيرة.

- **أهداف المؤسسات المصغرة**

إنشاء المؤسسات المصغرة يرمي إلى عدة أهداف نذكر منها (معراج و طعيبة، 2008، صفحة 35):

- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية، باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية وخدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان.

- استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة وهذا لمستحدثي المؤسسات، أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين.

- إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الافلاس لبعض المؤسسات، أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة.

إستعادة كل حلقات الانتاج غير المبرمجة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من اجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي.

للمؤسسات المصغرة مجموعة من الاهداف الاخرى منها (غولام، 2015، صفحة 91):

- يمكن ان تشكل أداة هامة لترقية وتنمية الثروة المحلية، وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق.

- يمكن ان تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها والتي تشترك في استخدام ذات المدخلات.

تمكين فئات عديدة من المجتمع التي تملك الافكار الاستثمارية الجيدة، ولكنها لا تملك القدرة المالية والادارية من تحويل هذه الافكار إلى مشاريع واقعية.

- تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها ومستخدميها، كما تشكل مصدر وإضافة لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقطاعات والضرائب المختلفة.

- تشكل إحدى وسائل الادماج للقطاع غير المنظم والعائلي.

كما تحقق المشروعات والمؤسسات المصغرة أهدافا هامة اخرى وهي ما يلي (عبد المجيد قوقا، 2007، صفحة 53):

- المحافظة على راس المال حيث كثير من انواع المشروعات الصغيرة تقام بتكلفة رأسمالية منخفضة، معتمدة على مواردها الخاصة.

- إدماج إداريين بدون مؤهلات علمية نظرا لأن إدارة المشروعات الصغيرة غير معقدة ولا تحتاج إلى مديرين مؤهلين، بعكس المشروعات الكبيرة.

- كثيرا ما تكون المشروعات الصغيرة قاعدة للتدريب للمشروعات المتوسطة والكبيرة.

- إدماج المناطق النائية في الدخل القومي لأن المشروعات الصغيرة أقل ارتباطا بالمراكز الحضرية من المشروعات الكبيرة.

- توفير احتياجات الأسواق المحلية من سلع وخدمات لان المؤسسات المصغرة تلائم القدرة الشرائية للعائلات ذات الدخول المنخفضة والمتوسطة.

- استخدام الموارد المتاحة محليا

- المشروعات الصغيرة هي أماكن للعمل افضل من غيرها في معظم النواحي إذ يتطلب العمل في متجر صغير تكيفا نفسيا، من جانب القادمين من الريف على وجه الخصوص، أقل بكثير مما يتطلبه العمل في المصانع الكبيرة.

2. واقع المؤسسات المصغرة في الجزائر:

تحتل المؤسسات لمصغرة مكانة مهمة في الاقتصاد الجزائري ويتضح هذا من خلال عدة إحصائيات؛ تطور عددها، ووزنها بالنسبة لمجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ أيضا مساهمتها في استحداث مناصب شغل.

1.2 تطور المؤسسات المصغرة ووزنها بالنسبة لمجموع المؤسسات في الجزائر:

يظهر الجدول التالي تعداد المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة ما بين 2015-2019؛ كما يبين نسبة كل فئة من هاته المؤسسات بالنسبة لمجموع المؤسسات

الجدول 1: وزن المؤسسات المؤسسات المصغرة بالنسبة لمجموع المؤسسات في الجزائر في الفترة 2015-2019

عدد المؤسسات	2015		2016		2017		2018		2019	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
المصغرة	907659	**97.12**	993170	**97.12**	1042121	**97**	1107607	**97**	1157539	**97**
الصغيرة	24054	**2.57**	26281	**2.57**	28288	**2.6**	29688	**2.6**	31027	**2.6**
المتوسطة	2855	**0.31**	3170	**0.31**	4094	**0.4**	4567	**0.4**	4773	**0.4**
المجموع	934569	100	1022621	100	1074503	100	1141863	100	1193339	100

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على: Ministère de l'industrie et des mines, bulletin d'information statistique de la PME (numéros 28, 30, 32, 34, 36), Algérie, www.mdipi.gov.dz , consulte le : 18/03/2022

نلاحظ من الجدول السابق ثبات نسبي لوزن كل فئة من المؤسسات على طول الفترة 2015-2019 حيث يتكون إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أساسا من المؤسسات المصغرة (عدد العمال أقل من 10) بنسبة تفوق أحيانا 97%. تليها المؤسسات الصغيرة (عدد العمال يتراوح من 10 إلى 49 عامل) بنسبة 2.9% وأخيرا المؤسسات المتوسطة (عدد العمال يتراوح بين 50 و249 عامل) بنسبة 0.4%.

أما الشكل الموالي يوضح تطور عدد المؤسسات في نفس الفترة أين نجد ان العدد الاجمالي للمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة.

الشكل 1: تطور عدد المؤسسات الصغيرة ولمتوسطة في الجزائر في الفترة 2015-2019

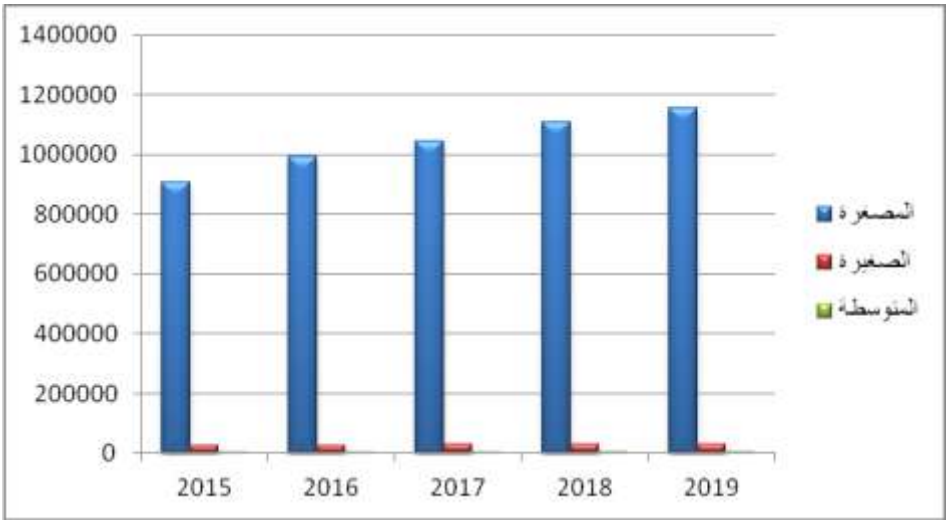

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على: Ministère de l'industrie et des mines, bulletin d'information statistique de la PME (numéros 28, 30, 32, 34, 36), Algérie, www.mdipi.gov.dz , consulte le : 18/03/2022

2.2 توزيع المؤسسات العمومية حسب قطاع النشاط:

من أجل معرفة القطاعات التي تشغلها المؤسسات العمومية في الجزائر بأنواعها الثلاث مصغرة، صغيرة ومتوسطة؛ نعرض الجدول الآتي الذي يبين توزيع المؤسسات حسب قطاع النشاط في سنوات الفترة 2015-2019

الجدول 2: توزيع المؤسسات العمومية حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	2015			2016			2017			2018			2019		
	مصغرة	صغيرة	متوسطة	مصغرة	صغيرة	متوسطة	مصغرة	صغيرة	متوسطة	مصغرة	صغيرة	متوسطة	مصغرة	صغيرة	متوسطة
صناعة	**3**	20	138	**0**	15	82	**1**	16	63	**0**	16	57	**2**	12	58
خدمات	**8**	52	85	**4**	23	54	**2**	16	55	**0**	12	56	**1**	9	50
فلاحة	**32**	113	30	**34**	115	32	**16**	55	17	**17**	66	17	**21**	57	16
بناء وأشغال عمومية	**0**	4	34	**0**	4	24	**0**	1	22	**0**	2	14	**0**	1	14
مناجم	**0**	2	6	**0**	1	2	**0**	1	3	**0**	1	3	**0**	0	2
المجموع	**48**	191	300	**38**	158	194	**19**	89	159	**17**	97	147	**24**	79	140

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: Ministère de l'industrie et des mines, bulletin d'information statistique de la PME (numéros 28, 30, 32, 34, 36), Algérie, www.mdipi.gov.dz , consulte le : 18/03/2022

نلاحظ من الجدول السابق أن النسيج الاقتصادي العمومي مركّب أساسا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدرجة أكبر، أي أن عملها في المؤسسات المصغرة يكاد ينعدم وإن وجد يرتكز على القطاع الفلاحي. كما يوضح الجدول أعلاه أن المؤسسات العمومية تعمل أكثر في قطاع الصناعات والبناء والأشغال العمومية والمناجم.

2 .3. توزيع المؤسسات الخاصة حسب قطاع النشاط

من اجل إظهار القطاعات التي تشغل أكبر نسبة من المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر نعرض الجدول التالي الذي يبين نسبة كل قطاع نشاط من إجمالي المؤسسات خلال الفترة ما بين 2015-2019.

الجدول 3: توزيع المؤسسات الخاصة حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	2015		2016		2017		2018		2019	
	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد
فلاحة	0.60%	5625	0.60%	6130	0.61%	6599	0.62%	7068	0.62%	7387
محروقات،طاقات ومناجم وخدمات مرتبطة	0.28%	2639	0.27%	2767	0.27%	2887	0.26%	2981	0.26%	3064
بناء وأشغال عمومية	**18.05%**	168557	**17.10%**	174848	**16.69%**	179303	**16.22%**	185121	**15.94%**	190155
صناعات	8.96%	83701	8.76%	89597	8.84%	94930	8.75%	99865	8.69%	103621
خدمات بما فيها المهن الحرة	**48.86%**	456373	**50.25%**	513647	**51.03%**	548195	**51.32%**	585915	**51.49%**	614315

الحرف التقليدية	23.25%	217142	23.01%	235242	22.56%	242322	22.83%	260652	23.01%	274554
المجموع	100.00%	934037	100.00%	1022231	100.00%	1074236	100.00%	1141602	100.00%	1193096

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على: Ministère de l'industrie et des mines, bulletin d'information statistique de la PME (numéros 28, 30, 32, 34, 36), Algérie, www.mdipi.gov.dz , consulte le : 18/03/2022

يبين الجدول السابق القطاعات التي تشغلها المؤسسات الخاصة في الجزائر في الفترة الممتدة مابين 2015 و 2019 حيث من الملاحظ أن أغلب المؤسسات (أغلبها **مؤسسات مصغرة** بنسبة تفوق 97%) تعمل في قطاع **الخدمات** بنسبة تفوق **50%** على طول الفترة 2015-2019 يليه قطاع **الحرف التقليدية** بنسبة تتراوح ما بين **22% و 24%** وأخيرا قطاع **البناء والأشغال العمومية** بنسب تتراوح ما بين 15% **و 18%**. أما القطاعات الأخرى (الصناعات، المحروفات، المناجم ...) فطبيعتها تستلزم تكنولوجيات اكثر وعمالة أكثر ولا تتلائم ان تكون مؤسسات مصغرة او مؤسسات خاصة.

الشكل الموالي يعطي نظرة أوضح ويبين القطاعات التي تشغل اكبر عدد من المؤسسات المصغرة في الجزائر.

الشكل2: توزيع المؤسسات الخاصة حسب قطاع النشاط

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على: Ministère de l'industrie et des mines, bulletin d'information statistique de la PME (numéros 28, 30, 32, 34, 36), Algérie, www.mdipi.gov.dz , consulte le : 18/03/2022

2 .4. مساهمة إنشاء المؤسسات في التشغيل

الجدول الآتي يبين تطور مساهمة المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل في الجزائر خلال الفترة 2015-2019

الجدول 4: مساهمة إنشاء المؤسسات في التشغيل

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
التشغيل	2371020	2540698	2655470	2724264	2885651

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على: Ministère de l'industrie et des mines, bulletin d'information statistique de la PME (numéros 28, 30, 32, 34, 36), Algérie, www.mdipi.gov.dz , consulte le : 18/03/2022

يلاحظ من الجدول السابق أن مساهمة المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في تزايد مستمر حيث بلغ عدد مناصب الشغل التي وفرتها هذا النوع من المؤسسات في سنة 2019 ما يقارب 3 مليون منصب شغل. الامر الذي يساهم باستمرار في تخفيض نسبة البطالة. بهذا تحتل المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة مكانة مهمة في مجال التشغيل والقضاء على البطالة والتي تعتبر أكبر مشكل اجتماعي واقتصادي والتي تسعى كل الامم إلى إيجاد حلول لها.

IV- الخلاصة:

انتشرت ثقافة المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة الحجم بعد اخفاق المؤسسات الكبيرة وأصبح إنشاء المؤسسات الصغيرة تحتل حيزا كبيرا من اهتمام العديد من الدول من خلال التعرف على الخطوات والمراحل اللازمة لإنشائها؛ التي تكمن في توليفة من مبادئ قانونية، مالية وتجارية تمكن المقاول في الاخير من إنشاء مشروعه الخاص.

أوضحت الاحصائيات الخاصة بالمؤسسات المصغرة في الجزائر عدة نتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

- يتكون إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساسا من المؤسسات المصغرة بنسبة تفوق 97%.

- يتكون النسيج الاقتصادي العمومي أساسا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشتغل بنسبة أكبر في قطاع الصناعات والبناء والأشغال العمومية والمناجم.

- تشغل المؤسسات المصغرة الخاصة قطاع الخدمات وقطاع الحرف التقليدية.

- تساهم المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب شغل وبالتالي هي أداء بالغة الأهمية في الحد من مشكلة البطالة.

نقترح مجموعة من التوصيات لتطوير هذا الميدان في الجزائر نذكر منها:

- تعزيز نمو فكر إنشاء المؤسسات لدى الشباب الجزائري واتخاذ التدابير التي من شانها تشجيع الطلبة على الابتكار وإنشاء المؤسسات.

- إدراج التعليم والتدريب المقاولاتي في مراحل متقدمة من التعليم كالمرحلة الثانوية وتكثيفه في المرحلة الجامعية في جميع التخصصات.

- محاربة أشكال البيروقراطية في تمويل المشاريع الابتكارية عن طريق إنشاء منصات تقوم أساسا على الشفافية والتي بدورها أيضا تساعد على تقليل الجهد والوقت في معالجة الملفات.

إعطاء أولوية للمؤسسات الابتكارية والتكنولوجية التي تقدم أفكار جديدة.

- توسيع نطاق الحاضنات والهياكل الداعمة لإنشاء المؤسسات على ربوع الوطن.

- المراجع :

1) Gilles Bressy .(1990) .*economie d'entreprise* .SIREY.

2) Julien, P., & Machesnay, M. (1996). *l'entrepreneuriat.* paris: Economica.

3) إبراهيم عبد المجيد قوقا. (2007). أثر التدريب على أداء المشروعات الصغيرة والصغير جدا في قطاع غزة دراسة حالة. *رسالة للحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال* . الجامعة الاسلامية غزة.

4) (الصادرة في ديسمبر 1996). *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 52* .

5) الطاهر بن يعقوب، و مراد شريف. (2008). المهام والوظائف الجديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار معايير التنمية المستدامة. *الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاء الاستخدامية للموارد المتاحة.* جامعة سطيف، الجزائر.

6) إيهاب طلعت الشايب. (2010). أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة (دراسة تطبيقية على مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر). *بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير المهني في إدارة الأعمال* . مصر: جامعة عين الشمس.

7) جمال الدين غولام. (2015). المؤسسات المصغرة ودورها في تنمية المجتمع المحلي دراسة ميدانية بولاية سطيف -بعض المؤسسات نموذجا-. *مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علم الاجتماع* . الجزائر: جامعة البليدة 2.

8) سليمان ناصر، و عواطف محسن. (2011). تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصفية الاسلامية. *الملتقى الدولي حول الاقتصاد الاسلامي: الواقع ورهونات المستقبل.* جامعة غرداية، الجزائر.

9) عثمان لخلف. (2004). واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها -دراسة حالة الجزائر-. *أطروحة دكتوراه* . الجزائر: جامعة الجزائر.

10) فريد راغب النجار. (1999). *إدارة المشروعات والأعمال الصغيرة والمشروعات المشتركة الجديدة.* الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

11) كريم شويمات. (2004). سياسة تشغيل الشباب في الجزائر تجربة المؤسسات المصغرة. *رسالة لنيل شهادة الماجستير* . الجزائر: جامعة الجزائر.

12) مصطفى بورنان. (2015). دور الحاضنات الأعمال في دعم المؤسسات المصغرة -دراسة مقارنة بين الجزائر والأردن-. *رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية* . الجزائر: جامعة عمار ثليجي بالأغواط.

13) نهى ابراهيم خليل ابراهيم. (2009). *الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية.* مصر: مؤسسة شباب الجامعة للنشر.

14) هواري معراج، و محمد سمير طعيبة. (2008). إشكالية تمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر: دراسة فعالية دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب. *revue des reformes economiques et integrartion en economie mondiale* (4).

15) وهيبة لعموري. (2009). المؤسسات المصغرة ودورها في التنمية المحلية. *رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع* . الجزائر: جامعة الجزائر.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

حمزة بن عروس، سميحة خنوس (2022)، **التكامل بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة كآلية للإقلاع الاقتصادي**، مجلة أراء للدراسات الاقتصادية والإدارية المجلد 04(العدد 02)، الجزائر: المركز الجامعي أفلو ، الجزائر ص.ص 60-71